وإن وجدنا متغيّرا variable يفترض ارتباطه بثابت ما ولم نعثر في الملفوظ الذي نحلله على أثر لذلك الثابت قدرنا وجوده دون أن يكون في ذلك التقدير خيانة لتضامن التعبير والمضمون ولا ولوج في متاهات المعنى الحدسي.

إن هذه المفاهيم المنطقية، لهي على قدر من البساطة بحيث يصعب إنكارها من قبل أي باحث، دليلنا على ذلك أن أكثر منكري التقدير ومناهضيه يقبلون على الأقل ضربا من التقدير هو تقدير الحذف. يقول ابراهيم مصطفى: «المقدر في الكلام نوعان ما يكون قد فهم من الكلام ودلّ عليه سياق القول، فترى المحذوف جزءا من المعنى كأنّك نطقت به وإنّما تخفّفت بحذفه وآثرت الإيجاز بتركه وهذا أمر سائغ في كلّ لغة، بل هو في العربية أكثر لميلها إلي الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم [1].».

ونحن نريد أن نبيّن الآن أنّ ما قبلوه يعود إمّا إلى علاقة الترابط وهو الارتباط المتبادل بين ثابتين أو إلى ارتباط متغيّر بثابت. وسننطلق من بعض أمثلة الحذف التي قال بها القدماء ولا نظن المحدثين يخالفونهم في تأويلها وكيفيّة تحليلها.

وحتّى تتسنّى لنا مناقشة المحدثين فإنّنا سوف نستعمل فيما يلي مفهوم الاختزال لنشمل ما عناه القدماء بالحذف والإضمار على حدّ سواء، ونشترط في هذه المرحلة من البحث أن يكون العنصر المختزل ممّا يصحّ النطق به دون أن يتغيّر لفظ الشاهد الذي يراد تحليله.

6. 3. 2 - اختزال أحد ركني الجملة الفعلية

إذا انطلقنا من اختزال أحد ركني الجملة الفعلية، قلنا إن القدماء قالوا بجواز اختزال الفعل، رغم إلحاحهم الشديد على اقتضاء أحدهما للآخر، حتّى صار كالكلمة الواحدة، وذلك في جواب سائل يسألك: من فعل ذلك الأمر؟ فتجيبه: زيد.

---

1 ابراهيم مصطفى: إحياء النحو ص 35.